

المنظمات غير الحكومية

أهم هذه المنظمات غير الحكومية المعنية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

وتنسب في إنشائها إلى السويسري هنري دونان الذي تأثر أمام الأعداد الهائلة من الجرحى الذين تركوا دون رعاية في ميدان معركة سولفرينو بين فرنسا والنمسا عام 1859م.. وفي عام 1863م قام دونان مع عدد من الشخصيات السويسرية بإنشاء لجنة هي الأساس للجنة الدولية للصليب الأحمر والتي ظهرت عام 1880م، وفي المؤتمر العالمي الذي عقد في تشرين الأول 1863 وضم ممثلي أربع عشرة دولة في جنيف تم تحديد المبادئ الأساسية للجنة الدولية للصليب الأحمر.... وهذه الأخيرة شخصية قانونية سويسرية من حيث الجوهر رغم ما لها من نشاطات على الصعيد الدولي.... وأنشئت تدريجياً جمعيات وطنية عديدة في العالم اتخذت شعار الصليب الأحمر نفسه وفي البلدان العربية والإسلامية شعار الهلال الأحمر....

أن مؤتمرات الصليب الأحمر الدولية تعقد كل أربع سنوات وتمثل فيها الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

والحكومات والدول والأطراف في اتفاقيات جنيف إلى جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورابطة جمعيات الصليب والهلال الأحمر. ومبادئ الصليب والهلال الأحمر هي إنسانية وعدم التمييز والحياد والاستقلال والطابع الطوعي والوحدة العالمية... ويغلب عليها الطابع الاجتماعي وتحتفظ باستقلالها عن أية سلطة حكومية ولا تسعى وراء أي مكسب ولا يجوز أن يكون لها سوى جمعية واحدة في كل بلد.

والصليب الأحمر لا يهتم على الإطلاق بمعرفة أي من أطراف النزاع محق وأيها مخطئ ولا أي منهما المعتدي وأيها ضحية العدوان، فهذه المسائل تنتظر فيها الجهات المختصة مثل مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يرى الصليب الأحمر في أي طرف كان سوى الإنسان الذي يتألم ويحتاج إلى معونة وغوث.

لقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجهود كبيرة خلال الحربين العالميتين وأخذت توسع نشاطاتها اعتباراً من عام 1918 لتشمل أوقات السلم، وبالتالي فإن هذه المنظمة قد أرست قواعد القانون الدولي الإنساني بجهودها ونشاطاتها وبسلسلة الاتفاقيات الدولية التي كان لها الفضل في إصدارها ولاسيما أنها منظمة غير

سياسية محايدة منفتحة دون تمييز على أساس الجنس والعرق أو الدين.

2- منظمة العفو الدولية:

وهي منظمة متخصصة بالدفاع عن حقوق السجناء والسياسيين تأسست في بريطانيا عام 1961 كحركة تطوعية عالمية تعمل من أجل حقوق الإنسان وهي تقدم نفسها كمنظمة غير حكومية مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية وهي لا تؤيد ولا تعارض آراء الضحايا التي تسعى لحماية حقوقهم وهي ليست معنية إلا بحماية حقوق الإنسان دون تحيز.

وهدف المنظمة حسب ما ورد في القانون الأساسي لها هو العمل على ضمان مراعاة أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم نظراً إلى أن كل شخص رجلاً كان أو امرأة له مطلق الحرية في التمسك بمعتقداته والتعبير عنها وأن كل شخص ملزم بأن يهيئ لغيره من الأشخاص حرية مماثلة.

وتسعى منظمة العفو الدولية إلى تحقيق ما يلي:-

أ- الإفراج عن الأشخاص الذين يسجنون أو يعتقلون أو تقيد حرياتهم بشكل أو بآخر، وذلك بسبب معتقداتهم السياسية أو

الدينية أو بسبب انتمائهم العرقي أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم وتقديم العون لهم شرط أن لا يكونوا قد لجأوا إلى العنف.

ب- العمل بكل الوسائل المناسبة على مقاومة احتجاز سجناء الرأي أو أي سجناء سياسيين دون تقديمهم للمحاكمة خلال فترة معقولة ومقاومة أية إجراءات محاكمة تتعلق بهؤلاء السجناء لا تخضع للقواعد المعترف بها دولياً.

ج- العمل بكل الوسائل المناسبة على مقاومة فرض وتنفيذ عقوبة الإعدام أو التعذيب أو غيرها من العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للسجناء بغض النظر عما إذا كانوا قد استخدموا العنف أو دعوا إلى استخدامه.

د. وضع حد لعمليات القتل السياسي وحوادث الاختفاء.

هـ- التأكد من امتناع الحكومات عن القتل غير القانوني في النزاعات المسلحة.

ولدى منظمة العفو الدولية أكثر من مليون عضو مشترك في أكثر من 140 دولة ومنطقة وينتظم أعضاء المنظمة في مجموعات حيث هناك 7500 مجموعة في حوالي 100 دولة ومنطقة.

3- منظمة مراقبة حقوق الإنسان.

بدأت منظمة مراقبة حقوق الإنسان نشاطها في عام 1978 وكانت تسمى آنذاك باسم منظمة هلسنكي لمراقبة حقوق الإنسان

وكانت مهمتها رصد أوضاع حقوق الإنسان في دول الكتلة
السوفيتية

وفي الثمانينات من القرن الماضي تم إنشاء لجنة مراقبة
الأمريكيتين لبيان انتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها حلفاء
الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى... وتم توحيد كل لجان
المراقبة في عام 1988 ليصبح اسمها منظمة مراقبة حقوق
الإنسان، ويقع مقر المنظمة في نيويورك ولها مكاتب في كل من
بروكسل ولندن وسان فرانسيسكو وريو دي جانيرو وهونغ كونغ
ولوس أنجلوس وواشنطن، وأصبح لها اليوم أقسام تغطي أفريقيا
والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط.

وتشمل المنظمة ثلاثة أقسام تتعلق بنقل الأسلحة وحقوق
الطفل وحقوق المرأة وهي منظمة غير حكومية مستقلة تدعمها
مساهمات الأفراد والمؤسسات الخاصة في شتى أنحاء العالم ولا
تقبل المنظمة أي أموال من الحكومات سواء بشكل مباشر أو غير
مباشر وتسعى المنظمة إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان بما
تنشره من معلومات مما جعلها مصدراً أساسياً للمعلومات للمعنيين
بحقوق الإنسان...وتقوم بأجراء تحقيقات لتقصي الحقائق حول
انتهاكات حقوق الإنسان في كل مناطق العالم ثم تنشر نتائج تلك
التحقيقات في كتب وتقارير سنوياً.

الأمر الذي يتولد عنه تغطية واسعة في الأعلام وتخرج الحكومات التي تهدر حقوق الإنسان.

وتلتقي المنظمة مع مسؤولي الحكومات من خلال الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو في واشنطن وغيرها من عواصم العالم، لحثهم على إجراء تغيير في سياستهم وممارساتهم. وتدعو المنظمة إلى سحب الدعم العسكري أو الاقتصادي من الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان وتقدم في أوقات الأزمات أحدث المعلومات عن الصراعات.

كما وتدعو المنظمة حكومة الولايات المتحدة إلى دعم حقوق الإنسان في مجال سياستها الخارجية ولكنها أيضاً تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة من قبيل أوضاع السجون والانتهاكات التي ترتكبها الشرطة واعتقال المهاجرين وعقوبة الإعدام...

وكعضو مؤسس للحملة الدولية لحظر استخدام الألغام الأرضية فقد فازت منظمة مراقبة حقوق الإنسان والمنظمات الشريكة لها بجائزة نوبل للسلام عام 1997.